

مع ان هذه الساقية التي فتح لها من الساقية ليس بها رسم شرطي ولا
استحقاق مصروف خوارجها انه اذا ملكوا بها رسم شرطي يبيع من الفتح ما كان
المحدث من مال الارض الموات التي عليها الترخيم والحق لها من الترخيم الذي
سقى ارضهم بالوارد المذكور احياء لم تكن ذكره السقي او غيرها ولا
لغير الارض ولو اورد رجل احياء موات وسبقه من هذا التصاريح المباح
فان سبق على الساقية من غير ان يفتحوا ارضهم بموافقتها وانما
من اعظم موافقتها والا فلا منع وهو ما في الارشاد اذ قال الاحداث صديق
من مباح مباح كالعادة لكنه فرصة في بيع السقي والشبني ان في منع احياء
وهو الضوابط التي ما ذكر المراد في قنونه وكما هو وجهه الله تعالى في الماء
المباح كالوادي العظيم اما النهر المملوك كمنسلة السوال فممنوع منه
تقطعا كما احاد به سمي احمد حجر سعال السيد السهرودي وغيره
وبه اتفق العلماء ان اوقضاهم وجهه الله تعالى واما قول المسائل اصله الله وكل
ياتم بفتحها للتعدي ونفسق به جوازه ان الامام العلامة عليه السلام
لو لم يجد موروج في فتاويه انه لو كان له مورج وولاه المخرج بخير اذن
صاحبه ورضاه فانه يجوز على رده ويعسق بذلك فانظر كيف حرم
نفس

نفسه في توطئه لمخرج معتاد فما ظنك بمن يعدي بالفتح من الساقية
عدوانا فانه ونفسه ذلك ظاهر كما شهد لذلك الاحاديث الواردة في
عصب الغني الكفيرة من الارض المسطر صدر الجواب وقفا الله الاماع الخوارج
المحوي ممدوكره والله اعلم خرونها في شهر رمضان سنة 1177
في شخص الارض فيها الكيد العليل والسنخ من اخر ارضه حتى عن الكيد وعمر الارض
واحد والعزم اعني المسقا واحدم ان صاحب الارض الخلية من الكيد اراد سقي
ارضه واقام المعقم ومنعه صاحب الكيد ويقول انه اذا دخل اطا المعبر من
الكيد فهل يلزم الذي اقام المسقا ما بلغ من الكيد وهل لصاحب
الكيد منع من اقامة المعقم السوال الاخر **الجواب** خروفته انه اذا
اقام المعقم لسقي ارضه الحلية لا يمنع من ذلك وان ارضها صاحب الكيد وقد
سئل بذلك او قرب منه المراد صاحب العباد فقال سايله ارضه لا يخص
لا احد مما فيه ربح وللاخر فيه شجر او لكل ربح او شجر نازاد ارضها السقي
لربح ارضه ورفع ملكه وانفتح اخر لمر ملكه فهل جاز طالب السقي لانه
مسبق ام جاز المصعب فان قلت جاز طالب السقي فهل عليه ما تقتضيه سبب
السقي هذا حاصل سواله مع وجه الله الجواب ان لصاحب الارض السفلا